



[4/يناير/2011]

وافق مجلس الوزراء اليوم الثلاثاء على اتفاقية تمويل مشروع تحديث المالية العامة الموقع مع هيئة التنمية الدولية في الـ 15 من شهر نوفمبر الماضي والمقدمة من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي .

جاء ذلك خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسبوعي برئاسة رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور . وستقدم هيئة التنمية الدولية بموجب الاتفاقية منحة مالية لليون بمبلغ يعادل 7 ملايين و640 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة للمساهمة في تمويل المشروع بهدف تحسين كفاءة وشفافية إدارة المالية العامة عبر تقديم أنظمة دعم القرارات وبناء القدرات لمؤسسات إدارة المالية العامة. ويتكون المشروع من خمسة أجزاء، الأول يتعلق بتعزيز آليات صناعة القرار لإدارة الميزانية من خلال تطوير عملية تحليل الاقتصاد الكلي وتوثيق الميزانية وشفافيتها، وكذا وضع إجراءات رقابية أكثر ديناميكية لتنفيذ الميزانية من خلال إيجاد نظام مراقبات الإلتزامات، ووضع أنظمة مطورة لإدارة النقد والمحاسبة . فيما يتعلق الجزء الثاني بتطوير أنظمة معلومات الإدارة المالية عبر توسيع نطاق نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية " أتميس " والنطاق الذي يغطيه ليشمل كافة الوزارات للإدارات المختارة على مستوى الحكومة المركزية، وكذلك إدارات أخرى مختارة بما في ذلك توسيع نطاق تغطية نظام معلومات إدارة القروض والمنح لمجموعة مختارة من الوحدات الممولة خارجياً. ويتمثل الجزء الثالث في تعزيز قدرة مؤسسات المشتريات العامة، والرابع في تعزيز المقدرة المؤسسية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والخامس خاص بإدارة المشروع. وفي الاجتماع كلف مجلس الوزراء وزير الشؤون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية، بإصدار الشهادة القانونية الخاصة باتفاقية التمويل والتي تؤكد على أن الاتفاقية قد استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها، وأنها أصبحت نافذة وملزمة لحكومة الجمهورية اليمنية بموجب أحكامها. في حين وافق المجلس على إتفاقية القرض المستمر الثاني لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي لعامي (2011 - 2012 م) الموقعة مع صندوق النقد العربي في الـ 26 من شهر ديسمبر المنصرم والتي سيقدم الصندوق بموجبها لليون مبلغ وقدره 43 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل (200 مليون دولار أمريكي). ووجه المجلس كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي بالتنسيق مع وزير الشؤون القانونية ووزارة شؤون مجلسي النواب والشورى بإحالة الاتفاقية إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها. وكان مجلس الوزراء قد ناقش خلال الاجتماع مشروع خطة عمله للعام الجاري المقدمة من أمين عام المجلس بالتنسيق مع جميع الوزارات. ويتكون المشروع من 298 موضوعاً موزعاً ما بين جميع الوزارات والجهات التابعة لها، سيتم مناقشتها من قبل المجلس في جلساته خلال العام الحالي. ووجه المجلس بهذا الخصوص جميع الوزارات بمراجعة ماورد في مشروع الخطة وموافاة الأمانة العامة بأي ملاحظات أو أية مواضيع جديدة، وعلى أن يتم مناقشة الخطة بصورتها النهائية في غضون أسبوعين من تاريخه كحد أقصى. فيما ناقش المجلس مذكرة وزارة السياحة والمؤسسة العامة المقابضة للتنمية العقارية بشأن تأسيس الشركة اليمنية العامة للتنمية السياحية بين الوزارة ممثلة بصندوق الترويج السياحي ونسبة 40 % والمؤسسة المقابضة بنسبة 60 % . ويأتي انشاء الشركة لأغراض انشاء وإدارة وتشغيل الفنادق والقرى السياحية والشقق الفندقية وغيرها من المنشآت السياحية وفقاً لخطة التنمية السياحية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء، إلى جانب القيام بجميع الأعمال الأخرى التي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق اغراض الخدمات السياحية بما في ذلك الخدمات التي توافق عليها وزارة السياحة. وأقر المجلس على ضوء مناقشته للموضوع من النواحي القانونية والمؤسسية تأسيس الشركة ووجه باعداد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، بحيث يكون للشركة شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 35 لسنة 1991 بشأن الهيئات والمؤسسات والشركات العامة

وتعديلاته. ووافق مجلس الوزراء علي مذكرة وزيرى المالية والمياه والبيئة بشأن أصول وخصوم المؤسسة العامة المحلية للمياه والصرف الصحي محافظة البيضاء كما في الاول من أبريل 2005م ، وذلك وفقا لنتائج التقييم والاوليات ذات العلاقة بالموضوع، وبعد المراجعة والتحديث لاعمال الجرد كما في الميزانية العامة لعام 2008 . وأقر المجلس بشأن ذلك اعتماد النتائج لأصول وخصوم المؤسسة كما في الميزانية العمومية للمؤسسة لعام 2008 المعتمدة من المحاسب القانوني المكلف من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك بإجمالي عام لأصول قدره ثلاثة مليارات و32 مليون و23 الف ريال، وإجمالي عام للخصوم قدره ثلاثة مليارات و32 مليون و923 الف و285 ريال. وجاءت هذه النتائج تحديثا لنتائج جرد وتقييم اصول والتزامات المؤسسة في أبريل 2005 من لجنة التقييم بعد الإقرار المبدئي من وزارة المالية بتاريخ 17 يونيو 2007 والذي قدر إجمالي الاصول بمبلغ مليار و315 مليون و345 الف ريال، وإجمالي للخصوم بمبلغ مليار و315 مليون و345 ألف ريال. وأكد المجلس ان على وزيرى المالية والمياه والبيئة اتخاذ الإجراءات المحاسبية والقانونية اللازمة لتنفيذ القرار. كما وافق مجلس الوزراء علي مشروع لائحة النفقات التشغيلية للخدمات والانشطة التي يقدمها المركز اليمني للإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية للغير وتحديد رسوم الخدمات ، ووجه الجهات المعنية استكمال الإجراءات القانونية اللازمة وبحيث يتم البدء بالعمل بها اعتبارا من يناير الجاري. وتتضمن اللائحة المقدمة من وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الداسس والمعايير المنظمة للخدمات والانشطة التي سيقدمها المركز اليمني للإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية للغير وتحديد رسوم تلك الخدمات علي نحو شفاف. وأحال مجلس الوزراء مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية الى لجنة برئاسة وزير الشؤون القانونية وعضوية كل من وزيرى المالية والصناعة والتجارة اضافة الى نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات لمراجعة المشروع والرفع بالنتائج الى المجلس للمناقشة وإقرار ما يلزم بشأنها. ويأتي المشروع المقدم من وزير الصناعة والتجارة في إطار عملية تحديث التشريعات واللوائح بما يتوافق مع المتغيرات المحلية والدولية وتوجه الحكومة الخاص بتبسيط وتسهيل الإجراءات. وقد روعي في المشروع الذي يتضمن 17 مادة تنظيم الجوانب التي اسندها القانون لللائحة والتي تغطي جوانب طلب تسجيل العلامة التجارية وتجديدها وانتقال ملكيتها أو رهنها، الترخيص باستعمالها، تغير بيانات مالكيها. كما روعي في المشروع القواعد والإجراءات المنظمة لعمل لجنة المتظلمات، العلامات المعروضة في المعارض الوطنية والدولية التي تقام في الجمهورية اليمنية الى جانب قائمة بالرسوم المالية عن الخدمات المنصوص عليها في القانون. فيما أحال المجلس مذكرة التفاهم الثلاثية الموقعة من وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية واتحاد الغرف التجارية التركية الخاصة بمشروع تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية إلى لجنة وزارية برئاسة الشؤون القانونية وعضوية المالية والصناعة والتجارة لدراسة والرفع الى المجلس بنتائج المناقشة واتخاذ مايلزم. وتهدف المذكرة التي تأتي في إطار تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم 98 لسنة 2010م الى تدشين وتسهيل التعاون والتنسيق بين الأطراف في مجال صياغة وتطوير وترويج وتنفيذ مشاريع المناطق الصناعية في الجمهورية اليمنية كنموذج للمناطق الاقتصادية الخاصة القائمة على اساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال الاستفادة من التجربة التركية في المناطق الصناعية المنظمة ، بالإضافة الى الاستفادة من الممارسات والتجارب الدولية في هذا المجال. في الوقت الذي اطلع فيه مجلس الوزراء على التقرير الاسبوعي لوزارة شؤون مجلس النواب حول سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى وذلك للفترة من 27 ديسمبر 2010م وحتى 3 يناير 2011م. كما اطلع المجلس على تقرير وزير الاتصالات وتقنية المعلومات حول خطة العمل العاجلة التي تنفذها الهيئة العامة للبريد لضمان سلامة البريد والطرود البريادية المستلمة أو المرسله عبر البريد اليمني محليا ودوليا بما ذلك تعزيز البرامج الأمنية لمواقع معالجة البريد واستخدام كاميرات المراقبة الألكترونية فضلا عن الاجراءات الجارية لتركيب نظام اجهزة الكشف بالأشعة وفقاً للنوعية الموصى بها من الاتحاد البريدي العالمي. واطلع المجلس ايضا على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق بشأن مشاركته في اجتماعات الدورة 27 لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال يومي 22 و23 ديسمبر المنصرم . بالإضافة الى اطلاعه على تقرير وزير الصناعة والتجارة عن مشاركته في اجتماعات المجلس الإقتصادي والاجتماعي الدورة الاستثنائية للإعداد للقيمة الاقتصادية الثانية بشرم الشيخ 2011م والتي عقدت في العاصمة المصرية يومي 21 ، و22 ديسمبر 2010م، وكذا تقرير وزارة الزراعة والري بشأن مشاركة وفدتها في المؤتمر الاقليمي الثلاثين للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو التي عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم في الفترة من 4 الى 8 ديسمبر الماضي .